

كلام في السياسة

الرئاسة والسيادة في مواجهة
«الفيثون» السعودي والسوري!

وطوراً عبر كل أشكال التصريح غير الصريح، إلى الغمز والهمس والتسريب، بأن خطوة الحريري غير مقرونة بموافقة سعودية. لا بل أكثر من ذلك، أن الفيثو الذي يقترن باسم ميشال عون سعودياً، لا يزال قائماً وفعالاً وصالحاً. ولا ننسى، أن المتذرعين بتلك المقولات، من المفترضين على شبه قطعة مع الرياض!

في المقابل، ظهر اعتراض ثان، أقل علنية، لكنه بالقدر نفسه من المفارقة ومخالفة الطبيعة السياسية. إذ سعى بعض القوى المعارضة، والمفترضة على عداة مع دمشق، إلى القول بالطرق نفسها، أن ليس صحيحاً أن حزب الله تمكن من رفع الفيثو السوري المفترض عن اسم سعد الحريري كمشروع رئيس لحكومة العهد، أو كرئيس حكومة مشروع لبداية ذلك العهد.

هكذا في لحظة من ضيق الصدر والتبرّم بالحل، ارتسمت لوحة سوريالية: خصوم السعودية يكادون يتوسلون منها فيثو رئيسياً، أو حتى يتسوّلون. وخصوم سوريا يستدرجون منها فيثو آخر حكومياً، أو يتمنونه. كل ذلك، لمجرد إحباط أي مشروع لأي تسوية. وهو ما يستدعي بحث المفارقتين، بالتبسيط الكامل، على طريقة «الشراية والبياعين»: طيب يا إخوان، طالما أنتم على تناقض مع السعودية، فلماذا تتذرعون بموقفها، أو حتى بفيثو منها، ضد من يفترض أن يكون من فريقكم، أو على الأقل أقرب إليكم من الرياض؟! ومن الجهة الأخرى، طالما أنتم يا إخوان الخندق المقابل، على عداة مع سوريا، فكيف تتلون خلف فيثو سوري، وتحاججون وتحجون بأن دمشق لم تعط كلمتها بعد، ضد من هو منكم؟! فيما المنطق السليم، كان يفترض العكس تماماً. فالسوية في التفكير والتصرف والسلوك لما فيه المصلحة العامة، كان يفترض، أولاً، أن يثمن البعيدون عن السعودية، شجاعة الحريري وحكمته في معالجة الموقف، وإمرار مشروع التسوية بسلاسة واحترام. وأن يلاقي أعداء سوريا بالمنطق نفسه، كلام السيد حسن نصرالله، بالثمن والتقدير ذاتيهما، لكونه أقدم على مصالحة حريرية حكومية، بمعزل عن أي اعتبارات مغايرة، سورية أو إيرانية أو غيرها.

لا بل المنطق الوطني العام، كان يقتضي، لو لم يكن كذلك، أن يرفض أولئك الفيثو السعودي المزعوم على هذا المرشح، وأن يندد هؤلاء بأي تدخل سوري في شأن لبناني، فكيف إذا كان آلية اختيار رئيس حكومة لبنان؟! ذلك أن طرفي الفيثون الاثنان المتوسلين، أو المتسولين، هما من أصحاب الزجليات السيادة منذ عقد على الأقل. فكيف عاداً فجأة إلى حرفة تحريك الوصاية، ضد أي مشروع تسوية ميثاقية؟! أياً كانت نتائج ما يجري اليوم، تظل للحقيقة حرمة. ويظل واجباً قولها والشهادة.

جان عزيز

قد يرى البعض أن لا لزوم لهذا الكلام الآن. على اعتبار أن لا جدوى سياسية أو رئاسية له تحديداً. وعلى خلفية أنه في عقلنا المكبل بالحرمانات، كما للموت حرمة تلغي كل السيئات والموبقات والأخطاء والخطايا والآثام... كذلك للحلول وللهدونات وللالتفاقات وللتسويات حرمانات مماثلة، تفرض كمّ الأفواه وابتلاع الكلام. لكن، رغم ذلك كله، ومع اعتبار كل ما يجري، والحرص على إتمامه وإنجازه، تظل للحقيقة حرمة أولى وأعلى. وهي تقضي بأن نقول ما يجب أن يقال... ما يحصل ضمن المشهد الرئاسي في بيروت اليوم، عملية معقدة ومدروسة ومعدّة بتأنٍ وتفصيل وجهد، منذ نحو خمسة أشهر. وتحديدًا منذ منتصف أيار الماضي. أهم ما فيها، أنها حيكت وفق القاعدة الشرعية الشهيرة، التي - للمصادفة - كان يردها الراحل رفيق الحريري: «واستعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان». وسيظهر لاحقاً، أياً كانت خواتيم تلك العملية وما تبقى من مراحلها المعدّة بالتفصيل نفسه، أن ما جرى تحضّن بعاملين اثنين بشكل أساسي: أولاً، التحرك من دون الزج باسم أي جهة خارجية. وثانياً، العمل ضمن سياق حل رئاسي عام، من دون ذكر اسم أي مرشح، حتى الإنجاز المضمون والمؤكّد وحتى المتيقّن. وكان واضحاً أن العاملين على خط هذا المسعى الرئاسي، لجأوا إلى هذين الضابطين، حرصاً على نجاح مهمتهم، بعدما اعتبروا من تجارب سابقة واستخلصوا دروس محاولات ماضية، انتهت إلى تعثر، لم يلبث أن تشظّى أضراراً على جهات تم توريث رعاياتها، وعلى شخصيات أعلنت أسماؤها... ولا لزوم لمزيد من تفصيل!

المهم أنه بعد ظهور المرحلة الأولى من تلك العملية، والتي تمثّلت بجولة الرئيس سعد الحريري على القيادات اللبنانية ومن ثم انتقاله إلى زيارة بعض العواصم المعنية، طفت على سطح المشهد الرئاسي حركة مقابلة معترضة. وهذا أمر طبيعي، لا بل من صلب العملية الديمقراطية. فهناك من اعترض لعدم اطلاعه المسبق. وهناك من تحفّظ لعدم إشراكه بالكامل. وهناك من اعتبر أن في الأمر انطباع ثنائية، في تركيبة معقدة قائمة على تعددية فسيكسائية أقرب ما تكون إلى عائلات مافيات شيكاغو. وهناك من رأى في الخطوة ضرباً لحظوظه لصالح منافس. أو استبدالاً لخياره بخيار رئاسي آخر... وكل تلك الاعتراضات طبيعية ومشروعة وأكثر.

ما ليس مشروعاً ولا مقبولاً مما ظهر على سطح الطبخة، اعتراضات متقابلان، يشكل كل منهما مفارقة بينه وبين أصحابه.

الاعتراض الأول، لدى بعض القوى المفترضة على بعد مسافة مع السعودية، إذ سارعت تارة مباشرة،

بري:
الحوار أو
الانتخاب في
المجلس
(مروان
طحطح)



«بروتوكولية». وكرر بري لـ «الأخبار» أمس: «لم يقبلوا بالسلة التي هي عملياً جدول أعمال طاولة الحوار واتهموني بتعطيل الدستور، إنّما يعودوا إلى الحوار أو فلنذهب إلى المجلس النيابي، ونطبّق الدستور وننتخب رئيساً في الجلسة المقبلة». فيما توجهه إلى باريس وزير المال علي حسن خليل وتردد أن لقاء سيجتمع بالحريري.

المقاومة... نحن في أمل نراهن على وحدة لبنان ووحدة الموقف، ومن يريد أن يشكك بالمقاومة والجيش ويتحدّث عن الفدرالية وسلخ لبنان عن محيطه، نحذّره من أن هذا الأمر سيكلّف كثيراً». فيما توقفت مصادر في حركة أمل عند كلام الوزير جبران باسيل، أول من أمس، بأن عون سيزور عين التينة عندما يعلن الحريري رسمياً ترشيحه، وتساءلت ما إذا كانت زيارة كهذه

رون اراد: لغز لك يحل



الله، سواء في تبادل الاسرى عام 1996. أو تبادل انصارية عام 1997، أو صفقة (العقيد الحنان) تنبؤوم وجئت ثلاث جنود، عام 2004. وفي كل مرة كان مطلب اراد يترجم نتيجة ضغط الجمهور الاسرائيلي. لكن مع كل صفقة تبادل كان يتم القفز فوق القضية، مما كان يثير عائلته واصدقائه ويدفعهم الى الاحتجاج. وبلغت هرايل الى ان اصداة قضية اراد، وصفقات التبادل بما فيها صفقة (الجندي الاسير لدى حماس غلعاد) شاليط، كان لها حضورها وتأثيرها في اداء الجيش العملائي في الحرب على قطاع غزة. حيث كان ضباط الجيش يؤكدون على الجنود ضرورة عدم الوقوع في الاسر مهما كان الثمن.

الفلسطينيين. مع الاشارة الى ان الاتصالات غير المباشرة مع حركة امل، كانت تجري في سياق انطلاق الانتفاضة الاولى. وبحسب هرايل، فإن إسرائيل فوّتت أيضاً فرصة سحب ورقة اراد من حزب الله عبر الاعلان عنه «شهيداً». ففي عام 2005، خلصت لجنة تابعة للاستخبارات العسكرية الى استنتاج بموته، وحاول رئيس الاستخبارات اللواء اهارون زئيفي - فركش، اقناع رئيس الوزراء في حينه ارييل شارون بقبول التوصلية، كونها تسلب من حزب الله ورقة مساومة، لكن شارون رفض. وأوضح معلق الشؤون العسكرية في «هارتس»، أن قضية اراد طرحت في مختلف الاتصالات مع حزب

وساطات. ويعود هذا التغير في موقف رابين الى أن بري اضاف الى مطالبه تحرير عشرات الاسرى الفلسطينيين، من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المعتقلين في اسرائيل. ويشير الى ان رفض رابين جاء على خلفية صدمة الجمهور الاسرائيلي من صفقة احمد جبريل، عام 1985، التي اطلق خلالها 1150 معتقلاً أمنياً أغلبهم فلسطينيون، وكان لعدد منهم دور رئيسي في اطلاق الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام 1987.

وفي سياق ذلك، يؤكد رجال استخبارات اخرون، شاركوا أيضاً في قضية اراد، أن العامل الاساسي لتغيير الموقف الاسرائيلي يعود الى مطالبة بري بالمعتقلين

استخبارية واكبت القضية لسنوات، إلا أن مسؤولين في الاستخبارات يقرّون بتفويت الفرص الى جانب هذه الفجوة. وينقل هرايل عن مسؤولين استخباريين سابقين، رفيعي المستوى، شاركوا في الجهود لكشف مصير الطيار المفقود، انه كانت هناك فرصة لعقد صفقة تبادل مع حركة امل وإعادة اراد حياً الى اسرائيل، مع نهاية عام 1987 أو بداية عام 1988، مشيراً الى ان الرئيس بري طالب بتحرير اسرى لبنانيين من معتقل الخيام. وبحسب مساعدي وزير الامن في حينه اسحاق رابين، فإن الاخير غير رايه وقرر تأجيل الصفقة التي نسجها منسق الشؤون الاسرائيلية في لبنان، اوري لوبراني، عبر عدة

أمل لتسلّمه حياً